القاهرة تواجه الفقر المائي بمشاريع استثمارية مستدامة

طرح مناقصات لإنشاء 17 محطة تحلية جديدة بالشراكة بين الصندوق السيادي والقطاع الخاص

تبدي السلطات المصرية عزيمة قوية لتنفيذ مخطط يتمثل في بناء محطات إضافية لتحلية مياه البحر، وهي تسير حاليا نحو جذب مستثمرين عرب وأجانب لمشروعها الطموح للابتعاد تدريجيا عن خط الفقر المائي الذي يهددها، بعد أن أضحى مشكلة استراتيجية للبلد في ظل تواصل موجة الجفاف التي تضرب المنطقة إضافة إلى أزمة سد النهضة الإثيوبي.

اختفت الساقية وتبخر معها الماء

القاهرة – يسعى المسؤولون المصريون لتنفيذ برنامج طموح يتعلق بتشييد محطات لتحلية المياه كأحد الحلول المستدامة ضمن خطة يقودها الصندوق السيادي لتغطية النقص المتوقع خلال الأعوام القادمة، والذي يرجح محللون أنه سيؤثر على أكبر بلد عربي من حيث تعداد السكان.

وأعلنت الحكومة قبل أشهر أنها تبحث بالفعل عن شركاء للاستثمار في مبادرتها التي تبلغ تكاليفها التقديرية حوالي 2.5 مليار دولار لبناء 17 محطة جديدة لتحلية المياه في مناطق متفرقة من البلاد تعمل بالطاقة المستدامة، وذلك في غضون السنوات الخمس المقبلة.

أيمن سليمان

هناك إقبال من المستثمرين على بناء ثلاثة أمثال المطلوب

وتهدف مصر، التي تعاني من ندرة الموارد المائية، إلى زيادة قدرات تحلية المياه لأكثر من أربعة أمثالها من خلال منح شركات خاصة امتيازات من صندوقها للثروة السيادية لإقامة هذه المحطات باستخدام الطاقة الشمسية.

وتندرج هذه الخطة تحت مسعى مصر لتنويع مواردها من المياه العذبة لتلبية احتياجات سكانها الذين يتزايد عددهم بوتيرة سريعة، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه منافسة على مياه نهر النيل من سد عملاق لتوليد الكهرباء تبنيه أثيوبيا في أعالي النهر.

وترمي الامتيازات الجديدة إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص والتطور التكنولوجي. وهما مجالان تواجه فيهما مصر، أكثر دول العالم العربي ازدحاما بالسكان، مصاعب.

ويقول أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق الثروة السيادية إن تنشيط الاستثمار في محطات التحلية الجديدة سيبدأ بضمان حكومي لشراء المياه وإعادة بيعها للمستهلكين سواء في المنازل أو للأغراض الصناعية بأسعار مخفضة، وهو ما سيستلزم أن تضخ الدولة دعما كبيرا للأسعار. لكنه لم يكشف عن تقديرات تتعلق بحجم الدعم.

ويهدف الصندوق الذي تأسس في عام 2018 إلى الشراكة مع القطاع الخاص وتوليد تمويل إضافي من الأصول غير المستغلة بالدولة والتي تخطط لإدارتها.

وبحسب المخطط ستنتج المحطات الجديدة ما مجموعه 2.8 مليون متر مكعب يوميا، على أن تتضاعف هذه الكمية في الأجل الأطول.

وتبين أرقام من الصندوق السيادي أن مصر لديها الآن قدرات تحلية تبلغ حوالي 800 ألف متر مكعب يوميا وأن الحكومة تستهدف الوصول إلى 6.4 مليون متر مكعب بحلول 2050.

وقال سليمان لوكالة رويترز "طلبنا بالفعل عروضا. وما يحدث هو جمع بين عملية تنافسية وعملية محدودة التفاوض".

وأقام الجيش، الذي استُخدم في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي كرأس حربة في تطوير البنية التحتية، عدة مشاريع تتعلق بالمياه، كما أنشأت شركات خاصة بعض المحطات في منتجعات على امتداد سواحل مصر البعيدة عن مصادر المياه العذبة.

وبموجب الامتيازات التي يبلغ أجلها 25 عاما ستتعاقد الشركات مع مقاولي البناء وستستخدم مصادر الطاقة المتجددة عالية العائد لتشغيل المحطات.

وقال سليمان إن "استجابة المستثمرين كانت قوية حتى الآن". وأضاف "تلقينا عروضا لبناء أي قدرات نحتاج إليها. هناك إقبال من المستثمرين على بناء ثلاثة أمثال" المطلوب.

ويأمل صندوق الثروة السيادية في تقليل الكلفة الاستثمارية التقديرية بنحو ألف دولار لكل متر مكعب من المياه منزوعة الملوحة بنسبة تتراوح بين 20 و25 في المئة من خلال استخدام الطاقة المتجددة ووفورات الحجم الكبير في عملية إنشاء المحطات والتمويل الابتكاري، بما في ذلك التمويل الأخضر.

وتستخدم منتجعات خاصة على امتداد سواحل البحرين الأحمر والمتوسط بل وملاعب الغولف الوقود الأحفوري عالي التكلفة في تحلية المياه المالحة.

وقال سليمان "إذا كنت تعيش في كومباوند (مجمع سكني) فأنت تتحدث عما يتراوح بين 13 و18 جنيها (ما بين 0.83 و1.15 دولار) للمتر المكعب في حين أن الرسوم الحكومية تمثل عشر هذا المبلغ"، مشيرا إلى أن ذلك ينطوي على دعم هائل.

وسيتمثل الدعم في الفارق بين التكلفة التي ستسددها الحكومة لأصحاب الامتيازات والمبلغ الذي سيدفعه المستهلك النهائي. وأوضح سليمان أن "مياه النيل رخيصة جدا، لكنك تريد تنويع اعتمادك على مصادر المياه".

وكانت شركة كرم سولار المحلية لتوليد الطاقة من أوائل الكيانات المصرية التي أعلنت أنها تعتزم التقدم بعروض للمشاركة في المشروع.

> **2.5**
> مليار دولار التكلفة التقديرية للمشاريع بهدف إضافة قدرة تحلية تبلغ 2.8 مليون طن يوميا

وتقول الشركة إن بإمكانها خفض التكلفة، وذلك بدمج مرافق الكهرباء والمياه وغيرها باستخدام الطاقة المتجددة بدلا من الاكتفاء بكونها منتجا وبائعا لخدمة وحيدة.

ومع وجود محطات للطاقة الشمسية في مصر التي ترتفع فيها معدلات سطوع الشمس بدأت كرم سولار بناء وحدة تجريبية لتحلية مياه البحر بقدرة 200 متر مكعب يوميا في مرسى شجرة على الساحل الجنوبي للبحر الأحمر، وهي منطقة تستخدم فيها منذ خمس سنوات الطاقة الشمسية ووقود الديزل لتوفير الكهرباء للمنتجعات المحلية.

وقال إبراهيم مطاوع مدير المحطة الجديدة التي ستبدأ ضخ المياه لزبائنها في الربع الأول من العام المقبل إن "آلات حفر الآبار موجودة هناك وقد قدمنا طلبات المشتريات".

وتقع آبار السحب من المياه على مسافة قريبة من شاطئ البحر لتقليل التداعيات على البيئة البحرية شديدة الحساسية.

وبعد ذلك ستتولى كرم سولار إنشاء محطات بنظام الانعكاس الأسموزي عبر استخدام الطاقة الشمسية والكهرباء من الشبكة الحكومية.

ومن الخيارات التي يجري استكشافها ملء شاحنات صهريج بالمياه الزائدة عن الحاجة في الوقت الذي تبلغ فيه عمليات التحلية ذروتها أثناء النهار لتزويد مواقع البناء المحلية باحتياجاتها، ثم تعبئتها في زجاجات تُطرح للبيع أو تخزينها ببساطة لاستخدامها في غير أوقات الذروة مثل ساعات الليل.

وستستخدم الطاقة الشمسية أيضا في تجارب الزراعة المائية لإنتاج منتجات مثل الخيار والطماطم وغيرهما من المنتجات الزراعية التي تضطر المنتجعات السياحية حاليا إلى نقلها من وادي النيل بتكلفة باهظة. وقال مطاوع "مرسى شجرة فيه بالفعل صوب (بيوت مكيفة) صغيرة".

دول الخليج أمام تحدي تسريع وتيرة التكامل الصناعي

المنامة – أكدت أوساط تجارية واقتصادية خليجية أن ظروف الأزمة الصحية وما تبعها من انحسار العوائد النفطية جراء تراجع أسعار النفط تمثل دافعا قويا لحكومات المنطقة لتسريع وتيرة التكامل في القطاع الصناعي.

وتعتبر دوائر صنع القرار السياسي في دول الخليج أن الصناعة باتت تشكل إحدى الركائز الاقتصادية الشاملة والمحرك الأساسي للنمو، فهي تسهم بشكل كبير في الحد من اللجوء إلى الاستيراد خاصة السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

واعتبر المدير العام للهيئة العامة للصناعة بالكويت عبدالكريم تقي على هامش مشاركته في أعمال اللقاء التشاوري بين وزراء التجارة والصناعة بدول الخليج في البحرين أنه يجب مراجعة الاستراتيجية الصناعية الخليجية للاستعداد لمواجهة أي طارئ مستقبلا.

ورغم تأكيد تقي بأن حكومات المنطقة أقرت تحديث استراتيجياتها الصناعية لتشمل أهم القطاعات المستهدفة في المرحلة القادمة، لكن بلوغ الأهداف لا يزال يحتاج المزيد من الوقت على ما يبدو.

وقال تقي "يجب مناقشة آلية تطبيق قرارات دول الخليج والتي تصدر عن وزراء التجارة والصناعة وكيفية تجنب أي تأخير في تطبيق القرارات التي تتخذ ومتابعتها في المستقبل من اللجان الفنية والتي تكون تحت مظلة الأمانة العامة للمجلس".

وخلال السنوات الماضية، صدرت عدة قرارات منظمة للعمل الخليجي المشترك في الصناعة، ومنها التكامل في الصناعات الغذائية، وإيجاد منظومة متكاملة لإنشاء مصانع مشتركة بين دول الخليج.

ومع بداية أزمة كورونا، شدد اتحاد الغرف الخليجية في مقترح قدمه لوزراء التجارة والصناعة بدول الخليج على أهمية التكامل الصناعي الخليجي في القطاعات الصحية والطبية والزراعية والمواد الغذائية وأيضا التكنولوجيا.

ولذلك، تقتضي الوضعية القائمة الإسراع في دعم الاستثمار في تلك القطاعات عبر تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية من وفرة في الموارد الأولية للصناعات والموارد البشرية والمالية، فضلا عن وجود قوة شرائية تدعم نمو الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد الخليجي.

ويعتقد سلطان الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات أن الدول الأعضاء عليها تكثيف الجهود بصورة تسهم في تحقيق المصالح المشتركة لاسيما على مستوى تبادل الخبرات والتدريب والبحث والتطوير.

وقال في كلمته خلال الاجتماع الـ48 للجنة التعاون الصناعي الخليجي إن "تحقيق التنمية الصناعية الشاملة في دول المجلس، سينعكس على تعزيز الكفاءة الإنتاجية، ورفع جودة مخرجات القطاع الصناعي، وسيكون لها كذلك آثار اجتماعية إيجابية".

وأضاف في كلمة نقلتها وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية "لدى دول المنطقة إمكانيات كبيرة تدعم جهود تنمية التبادل التجاري الخليجي وتحفز القطاع الخاص في ظل ما يعيشه العالم من ابتكارات وفرص مستقبلية توفرها الثورة الصناعية الرابعة".

ومع تزايد القلق حول تداعيات المناخ، تصاعدت وتيرة الاستثمارات والإجراءات الحكومية في دول الخليج، في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة وارداتها الغذائية.

عبدالكريم تقي

مراجعة الاستراتيجية الخليجية للقطاع مُهمة لمواجهة أي طارئ

ويؤكد خبراء ومنظمات مالية دولية أن دول الخليج راهنت على ضخّ استثمارات كبيرة لتأمين الطلب الاستهلاكي المتزايد في أسواقها المحلية بسبب تزايد أعداد السكان، من خلال التركيز على تنمية منتجاتها المحلية.

وتسعى دول الخليج إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها الإجمالي إلى 25 في المئة وهي تتطلع لأن يبلغ حجم القطاع خليجيا قرابة 1.5 تريليون دولار بحلول 2025.

وقال نائب رئيس اتحاد الغرف الخليجية عجلان العجلان في تصريح سابق إن "المتغيرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الخليج وما اتخذته الدول من إجراءات حمائية تفرض تشجيع الصناعة وخاصة التحويلية منها".

ويعتقد العجلان، وهو رئيس مجلس الغرف السعودية كغيره من المسؤولين الخليجيين أن ثمة دوافع قوية حاليا للقيام بذلك في ظل المتغيرات التي ظهرت في شكل اختناقات في التجارة العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

المستقبل يحتاج إلى تأمل والمفاجأة ستكون في النتيجة

مقترح لفرض ضرائب على أثرياء العالم لتمويل آثار تغير المناخ

باريس – حثت مؤسسة وورلد انيكواليتي لاب قبل أيام من انعقاد المؤتمر العالمي حول المناخ في غلاسكو الحكومات على تبني فكرة فرض ضرائب على أثرياء العالم لتمويل آثار الاحتباس الحراري، كونهم أكبر المتسببين في هذه المشكلة قياسا بالفقراء.

وبينما تزيد مستويات انبعاثات الكربون هذا العام عن تلك التي كانت قبل تفشي الوباء، فإن الواحد في المئة الأكثر ثراء ساهموا في انبعاث ما معدله 110 أطنان من ثاني أكسيد الكربون في عام 2019 عن كل واحد. وبشكل تراكمي مثل ذلك 17 في المئة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في العام ذاته.

وبحسب دراسة أجراها الخبير الاقتصادي لوكاس تشانسيل، أحد مديري وورلد انيكواليتي لاب في كلية باريس للاقتصاد، تأتي كل هذه الانبعاثات من سلوك الاستهلاك والاستثمار لهذه الفئة من السكان؛ إذ يتسبب الأشخاص الأغنى، وهم يمثلون 10 بالمئة، في نصف الانبعاثات العالمية.

في المقابل ساهمت نصف الفئة الأفقر من سكان العالم في إصدار 1.6 طن فقط من الكربون عن كل فرد، أي ما يعادل 12 في المئة من الانبعاثات العالمية.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى تشانسيل قوله إن "هناك تفاوتا كبيرا في المساهمات"، معتبرا أن "التدرج في الدخل والإرث يجعل من الممكن تفسير جزء كبير من التفاوت" في الانبعاثات.

وبالإضافة إلى الأشخاص الأكثر ثراءً فإن البلدان المتقدمة لديها بصمة كربونية أعلى بكثير بعد الأخذ في الاعتبار المنتجات المصنعة في الخارج والمستوردة على أراضيها.

وبالنسبة إلى أوروبا، التي وجهت إليها الدراسة أصابع الاتهام، فإن إدراج انبعاثات الكربون من هذه المنتجات يضخم الفاتورة النهائية بنحو 25 في المئة.

ومن بين الحلول المقترحة يوصي التقرير بمراعاة الانبعاثات الفردية بشكل أكبر في السياسات العامة، من أجل تحديد السلوك الملوث بشكل أفضل.

وأشار تشانسيل إلى أنه "يمكن القيام بذلك من خلال الأدوات التي تستهدف الاستثمار في الأنشطة الملوثة والوقود الأحفوري"، مثلا فرض ضرائب تصاعدية على حيازة حقوق الملكية المرتبطة بالأنشطة غير الخضراء.

لوكاس تشانسيل

لا بد من مراجعة الضرائب المفروضة على أكبر الملوثين

وأضاف "يجب أيضا مراجعة الضرائب المفروضة على أكبر الملوثين"، في إشارة إلى فرض ضرائب بيئية تصاعدية على الثروة.

وتابع "يمكن أن تكون مثل هذه الأداة أكثر قابلية للاستمرار من فرض ضرائب على استهلاك الكربون تضر بالفئات ذات الدخل المنخفض وتفشل في خفض الانبعاثات الصادرة عن الأثرياء".